جمهورية مصر العربية
جامعة المنصورة
كلية الحقوق
قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات
الاقتصادية

الأبعاد الاقتصادية لمشكلة تفاوت توزيع الدخل في العراق

بحث مقدم لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

إعـداد الباحث
علي غازي عباس

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور
إبراهيم عبد الله عبد الرءوف
أستاذ الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية ووكيل كلية الحقوق لشئون الدراسات العليا والبحوث ـ جامعة المنصورة

١٤٤٥هـ ـ ٢٠٢٤م

مقدمة

أولاً: موضوع البحث:

لقد اعتمد المخطط الاقتصادي العراقي أهدافًا اقتــصادية واجتماعيــة، وصــولًا لتحقيــق تنميــة اقتصادية، وذلك من خلال الخطط الاقتصادية الأربعة، ابتدأً بعام ١٩٧٠ وحتى عام ١٩٨٥ إضافة للخطط الاستثمارية السنوية التي تلتها[١].

وبناء على التحليل العلمي لتلك الخطط والتي رافقتهــا اختناقات في تحقيق أهدافها المعلنة والتي استهدفت إقامة البناء الاشتراكي وتعزيزه واعتبره مــن المهام المركزية التي ينبغي الوصول إليها عن طريق رفع مســتوى المعيشــة وزيادة القدرة الشرائية لدخول الأفراد وتقليل التفاوت في توزيع الدخل وتحسين الخدمات العامة ونـــشرها فـــي منـــاطق العراق المختلفة وبين فئات المجتمع بصورة متجانسة[٢].

ويمكن القول أنها لم ترتقي إلى مـــستوى المحاولات الجادة ولم تتمكن من تحقيق أهدافها المثبتة عند إعلانها كخطط قومية شـــاملة، وفـــي ضوء المؤشرات الكلية للنمو الاقتصادي، فقد حدثت زيادات كبيرة في الدخل القومي، انعكــست على متوسط دخل الفرد وبالأخص بعد منتصف السبعينات جاءت تلك الزيــادات نتيجــة لتــأميم النفط، ومن ثم زيادة عوائد النفط، والتي انعكست في زيادة الدخل القومي، الذي أثر على خطــط التنمية ولم يتأثر بها ويزداد بسببها[٣].

---

(1) Jennifer Mitzen. Ontological Security in World Politics: States Identity and Security Dilemma, Europian Journal of International Relation, Ohio State university, USA, 2006, p 341.

(2) Amjed Rashed an Employment and decent work strategy - University Library Germany 2005, p. 42.

(٣) سعد عجيل شهاب؛ عصمت بكر أحمد، أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل: حالة دراسية عن العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد٢، العدد٣، ٢٠١٠، ص٩.

وهناك تباين في توزيع الدخل والإنفاق بين الأســـر الفقيرة وغير الفقيرة في العراق، خاصة في مجال الدخل؛ حيث تشير البيانات أن خُمس الأسر الأغنى تحصل على ٤٣% من الدخل، بينما يحصل الخمس الأفقر منها على ٧% فقط من الدخل[٤].

ويبدو أن التفاوت أقل حدة بالنســـبة للإنفاق الأسري، إذ بلغت حصة الأسر الأغنى٣٩% من مجموع الإنفاق الأســـري، بينما تبلغ حصة الأسر الأفقر ٩% للعام ٢٠١٢، كما بلغت نسبة التفاوت في توزيع الدخل ٠،٣٠٩% عام ٢٠١٢، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالدول المجاورة، وانخفاض هذه النسب يعني أنه بالإمكان تحقيق الكثير، إذا ما تركزت الجهود نحو إصلاحات لتحقيق الإنصاف والعدالة واختيار ســـياسات مستجيبة لها من خلال إعادة توزيع الموارد لتوفير نمطًا أكثر عدالة في توزيع الدخل؛ لأنه العامل الأقوى في تحقيق التنمية البشـــرية، فالأسر الفقيرة تنفق المزيد من دخلها مع كل زيادة فيه على تحســـين وضـــعها الصـــحي والتعليمي، وهذا ما يقلل من نســـبة الفقر في العراق(٥).

ثانيًا: أهمية موضوع البحث:

يمثل الدخل أهمية كبيرة فهو يعد عنصـــرًا هامًا من عنصري الأمن الاقتصادي، لذا فإن انعدام أمن العمل لا شك أنه ينعكس كذلك على أمن الدخل فتدهور أمن الدخل يمثل الوجه الآخر للبطالة وتعمل الدخل مثل تدني الأجور وانعدام المكافآت ومخصـــصـــات الخطورة في العمل والتضـــخم المفرط

---

(4) Antony H. Cordesman an Attack on Iraq: the Military Political and Economic consequence center for strategic and international studies Washington 2004, p.105.

(٥) بشرى علي وهيب؛ سجى فاضل، الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجته، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٥١، ٢٠١٦، ص٥٠.

وغياب الخدمات الحكومية خاصة في قطاعي الصحة والتعليم على جعل شريحة واسعة من الاسر تعاني من فقدان الأمن الاقتصادي الذي يؤدي الى الفقر والاعتلال في الصحة(٦).

فغياب العدالة الاجتماعية يعد أحد أسباب الحراك الاجتماعي الثوري الذي تشهده العراق وبعض الدول العربية. فمبدأ المساواة وعدم التمييز، وتكافؤ الفرص الذي يمثل حجر الأساس في العدالة الاجتماعية، جرى إهداره على مدى عقود، شهدت تغيرات محلية وإقليمية وعالمية، فالعدالة الاجتماعية الناتجة عن التوزيع العادل للدخل هي من أهم أركان السلام الاجتماعي.

والنظريات الحديثة في التنمية وربطها بالحرية دحضت الادعاء القائل بأن تركيز الثروات في أيدي قلة قليلة من النخبة تزيد كفاءة الانتاج، بل على العكس وجد أن الحرية والديموقراطية مع التوزيع العادل للدخل قد زود الإنتاج بعامل مهم وضح تأثيره الإيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية في تجارب العديد من الدول الصاعدة في العالم . كما أن أهمية السلام الاجتماعي تأتي بترتيب عالي في هرم الاحتياجات الاجتماعية ربما قبل الحاجة إلى الغذاء والدواء .

ثالثًا: مشكلة البحث:

تعد مسألة العدالة الاجتماعية من المسائل التي تثير اهتمام جميع الحكومات بغض النظر عن طبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي السائد في البلد، إذ تحاول اغلب البلدان تحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة في توزيع الدخل بين فئات المجتمع ومن ثم تقليل التفاوت الاجتماعي، فالعراق ونتيجة للظروف التي مر بها من حروب وعقوبات وإرهاب أصبح من البلدان التي تتميز بوجود تفاوت في توزيع الدخل.

---

(٦) عامر جميل عبدالحسين، تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق، العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد١١، العدد، ٤٤، ٢٠١٧، ص٣٨.

رابعًا: أهداف البحث:

نظراً للآثار المهمة التي تتمخض عن سياسات أو برامج الدعم الحكومي الموجه إلى العديد من الشـــرائح في المجتمع ولاســـيّما ذات الدخل المنخفض التي تحتل مســـاحة عريضة في أغلب المجتمعات) ومن خلال حســـن إدارتها ومنهجيتها بالصـــورة المثلى فإنها تساعد على الوصول إلى الرفاه الاقتصـــادي والاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية، لذا كان هدف البحث محاولة إيجاد بناء متكامل في جزء مهم من أجزاء النفقات العامة وحسن إدارتها لعلها تسهم في الوصول إلى الهدف المذكور ومن ثم رفع بعض العبء ولو بشكل نسبي عن كاهل الشرائح ذات الدخل المحدود.

خامسًا: خطة البحث:

لقـــد بـــدأ الاهتمام بدراســـــة العدالة في توزيع الدخل القومي وقياس تفاوت الدخل من قبل المفكرين الاقتصـــاديين بعد الحرب العالمية الثانية، سواء أكان التوزيع الوظيفي للدخل أم التوزيع الشـــخصـــي للدخل، ويمكن توضيح أبعاد مشكلة سوء توزيع الدخل من خلال مطلبين، على النحو الآتي:

المطلب الأول: أبعاد مشكلة سوء توزيع الدخل في العراق.

المطلب الثاني: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل.

المطلب الأول

أبعاد مشكلة سوء توزيع الدخل في العراق

إن دراســـة عــدالة توزيع الدخل وطرق قياســـه تحظى بأهمية بالغة من قبل العديد من الاقتصاديين وخاصة في رسم السياسة الاقتصادية وتحديد النمو الاقتصادي ورسم الاتجاه العام لنمو الاقتصاد القومي على المدى المتوسط والطويل[٧].

ويعكس دخل الفرد مدى رفاهية الإنسان في حياته اليومية، حيث يعتبر مقياس متوسط دخل الفرد من أقرب المقاييس المستخدمة للدلالة على مستوى معيشته ورفاهيته، كذلك يعد مؤشر نجاح خطط التنمية بأي مجتمع أو فشـــله[٨]، ويكمن التحدي الأكبر في عدالة توزيع هذا الدخل بين أفراد المجتمع، ويكمن التحدي الرئيســـي والذي يواجه العالم في تفاقم حدة التفاوتات بين الدول، وحتى داخل كل دولة من منطقة لأخرى، وكذلك بين الأفراد داخل المنطقة الواحدة[٩].

وكلمة الدخل Income تســتعمل في الاقتصاد للدلالة على العائد النقدي أو المنافع المادية الأخرى التي تنجم عن استعمال الثروة أو خدمات العمل، ومن خصائص الدخل اقترانه بفترة أو زمن معين، كأن يقال الدخل اليومي أو الشهري أو السنوي، أما كلمة الثروة Wealth فتستعمـــــل للدلالة على الأشياء المادية النافعة التي يمكن أن تُمتلك وهي نادرة نسبيا[١٠].

---

(7) Philip a rests, the nature and role of monetary police when money is endogenos, Economics institution of college, 2003, p. 18.

(٨) عبد المجيد أحمد فتحي، أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م، ص٢٠.

(٩) عبير فاروق محمود تمام؛ خلود حسام حسنين حسن، سياسات توزيع الدخل في ظل تحقيق العدالة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٤، العدد ٥١١، ٢٠١٣، ص١٢٨.

(10) Economic growth in a developing country: the impact of taxation and financial system. 2013, p.95.

وبعبارة أقصر تطلق للدلالة على جميع الاشياء التي لها قيمة نقدية، والمصدران الاساسيان للدخل هما: العمل، والدخل الناجم عنه يســـمى بالأجر والراتب، والثروة أو الملكية، والمدخولات النـــاجمة عنها تســـمى بالفائدة وبدل الايجار (أو الريع)، والربح، والثروات التي تدر الدخل هي صـــنف خاص من الأموال التي يســـمح النظام الاجتماعي أو القانون بتأجيرها إلى الغير كالأرض والبناء، أو بإقراضـــها إلى الغير كالنقود، أو باســـتخدام الغير في تشغيلها كأموال الإنتاج المختلفة، والصـــنف الآخر من الثروة يتناول الأموال الاستهلاكية وبخاصة السلع الطويلة البقاء ومع أن بعض أصـــنـــاف الدخل كالفائدة، وبدل الايجار، والربح يتولد من الثروة أو الملكية التي تدر الدخل، فإن الدخل يمكن أن يحول بصـــفة عامة إلى النوعين الرئيسين من الثروة أو الملكية، أي أموال الإنتاج وأموال الاستهلاك(١١).

ويعد مفهوم التفاوت في الدخل Disparity or Inequality Income مرادف لتركز الدخل Income Concentration ويشير التفاوت إلى عدم التساوي ويتسع هذا المفهوم ليشمل ليس فقط الدخل ولكن الثروة والاســـتهلاك والرفاهية والمنفعة، إلا أن التفاوت في الدخل أكثر أشكال التفاوت شـــيوعاً، حيث يرتبط بالبعد عن العدالة في التوزيع[١٢]، ويتضمن التفاوت في الدخل تفاوت جزئي، يتعلق بالمهارة والتعليم والجنس وغيرها من المحددات – والآخر كلي والذي لا يستند على مبررات له، وهو من أهم معوقات التنمية المستدامة، كما يقسم التفاوت في الدخل والثروة إلى تفاوت هيكلي بسبب الغزو، والاستعمار، العبودية، وتوزيع الأرض من خلال الدولة أو القوة الاستعمارية، وتفاوت

---

(١١) محمد عزيز، التوزيع توزيع الدخل القومي والثروة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦، ص١٤.

(١٢) عبد اللطيف حميد العناني، مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤م، ص٥٨.

بسبب قوى السوق والذي حدث مع تحول العديد من دول العالم إلى اقتصاديات السوق مما أسهم في التفاوت على مستوى الأفراد والمشروعات والمناطق والدول المختلفة[١٣].

وتوزيع الدخل يقصد به الكيفية التي يتم بها توزيع الدخل القومي بين مختلف الشرائح، التي تستحق حصة منه في صورة أجور وأرباح وفوائد وريع نتيجة مساهمتهم في العملية الإنتاجية، سواء أكان هذا التوزيع شخصي يهدف إلى توزيع الدخل القومي بين الفئات المختلفة من المجتمع، أو توزيع وظيفي يهدف إلى تحديد الحصة النسبية من إجمالي الدخل التي تؤول إلى الأنواع المختلفة من الموارد الأخرى غير البشرية[١٤]، والدخل هو مجموع ما يتلقاه أو يكسبه نقداً شخص أو أسرة خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، ويشمل كل أشكال الدخل من عناصر الإنتاج أو الإعانات أو التحويلات، أو بمعنى آخر يتمثل في مجموع كل دفعات الأجور والأرباح والفوائد والإيجارات وغيرها من أشكال الكسب خلال مدة زمنية معينة من الزمن[١٥].

ومن خلال ما سبق يتضح أن أبعاد مشكلة سوء توزيع الدخل في العراق يمكن أن تتمثل في ما يلي:

الفرع الأول: التوزيع الوظيفي للدخل.

الفرع الثاني: التوزيع الشخصي للدخل.

---

(١٣) منال عفان، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، بدون دار نشر، ٢٠٢١، ص١٥.

(١٤) عدي فالح عبد الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠م، ص٨٠.

(١٥) فارس كريم بريهي، قياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام ٢٠١٢، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٤، ٢٠١٨، ص١٧٦.

الفرع الأول

التوزيع الوظيفي للدخل

إن نظرية التوزيع التي وضـــعها سميث هي المفتاح لفهم نظريته عن قيمة (التبادل)، وعلى الرغم من أن ســـميث يشرح "الأسعار الطبيعية" و "الأسعار الحقيقية" قبل أن يوضح بالتفصيل كيف أن "الأســـعار الطبيعية" معدلات "الأجور والأرباح وإيجارات الأراضي يتم تحديدها، وطبقًا لنظرية سميث، يتم تحديد معدلات الأجور من خلال العناصر المؤسسية في سوق العمل[١٦].

وبشكل رئيسي القوة التفاوضية الأعلى للسادة فيما يتعلق بالعمال، والتي تجبر الأجور على مســـتوى الكفاف الأدنى، هذا الحد الأدنى يســـمح بإعادة إنتاج الطبقة العاملة ويشـــمل ليس فقط الضروريات الفسيولوجية (مثل الطعام والمأوى)[١٧].

ولكن أيضـــا بعض الضروريات المحددة اجتماعيًا، وسيختلف معدل أجور الكفاف هذا عن معدل الأجور الفعلي في السوق إذا شهد البلد إما تراكماً سريعاً لرأس المال أو تناقصا في مخزونه، وإذا كان معدل التراكم مرتفعاً، فإن هذا من شأنه أن يعقب نقصاً مؤقتاً في أعداد العمال[١٨]، وهو ما من شـــأنه أن يؤدي بدوره إلى نشوب نزاع بين السادة على استئجار العمال المتاحين، وهو ما من شأنه أن يكسر اتفاقهم الضمني بعدم رفع الأجور أبداً، وإذا كان البلد، بخلاف ذلك، يستهلك مخزونه

---

(16) Jomo k.S., the new economic policy and interethning relations in Malaysia, united nations research institute for Social Development, 2004, p. 51.

(17) Roshaiza Taha, Loganathan, Nanthakumar, the Effect of Economic Growth on Taxation Revenue the Case of a Newly Industrialized Country 2019, p. 145.

[١٨] بثينة حسيب سلمان الشريفي، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٦م، ص٤٥.

من رأس المال، سـيكون هناك عدد من الوظائف أقل من عدد العمال، ولن يكون بمقدور العمال الحصول حتى على الحد الأدنى من أجر الكفاف، وبالتالي يُتركون في حالة بائسة[١٩].

ولقد استطاع ريكاردو أن يبدد فكرة أن الأجور ومعدل الأرباح يمكن تحديدهما بشكل مستقل عن بعضهما البعض، وقد افترض ريكاردو، في جزء كبير من تحليله للقيمة والتوزيع، معدل أجر حقيقي معيّن، باعتباره جدولاً لكميات محددة جيداً من سـلع معينة، ينسـب إلى مستوى معين من الكفـاف الاجتماعي والتاريخي، وهذا هو الافتراض المنسـب إليه عموماً في الأدبيات، ومع ذلك، كثيرا ما يتم التغاضـي عن أن معدل الأجر الحقيقي، رهنا بالظروف، يمكن أن يعزى إلى اختلاف اتجـاهـات الأجور النقدية، وبالتالي، فإنه يمكن أن يعزى إلى اختلاف معدلات الأجور النقدية، في حصص مختلفة من الأجور في المنتج الاجتماعي[٢٠].

ويقصد بالتوزيع الوظيفي للدخل تحديد حصة كل عنصر من عناصر الإنتاج ومساهمته في تكوين هذا الدخل، ويعكس هذا الأسلوب آلية النظام الاقتصادي في الدولة الذي يحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية بين عناصر الإنتاج ذاتها[٢١].

ولقد ارتبطت التوزيع الوظيفي للدخل بالمدرسـة التقليدية (الكلاسـيكية) لأنها كانت تعكس توزيع الدخل بين طبقات المجتمع الثلاثة؛ العمال، أصحاب رؤوس الأموال وملاك الأراضي، وكانت

(19) Alexandre Laino . O funcionamento do Sistema de Metas de Inflação no Brasil - 1999-2006. In: II Colóquio internacional da SEPLA, 2007, Caracas. Anais do II Colóquio da SEPLA, 2007, p.122.

(20)Heinz D. Kurz, Technical Progress, Capital Accumulation and Income Distribution in Classical Economics: Adam Smith, David Ricardo and Karl Marx, European Journal of the History of Economic Though, 2010, p.10

(٢١) زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٦٩، ٧٠، ٢٠١٥، ص١٠

اهتمامات كل من أدم سميث وريكاردو ثم ماركس تصب في تحديد أسباب التفاوت في توزيع الدخل بين هذه الطبقات، محللين مسألتين رئيسيتين؛ الأولى تخص العوامل المحددة لدخل كل طبقة، والثانية تتبع آثار النمو الاقتصادي على طريقة توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج[١].

واختلف رواد المدرسة الكلاسيكية في تحليلاتهم، فبينما اعتبر آدم سميث وريكاردو أن إعادة توزيع الدخل المرافقة لعملية النمو يستفيد منها ملاك الأراضي ثم الرأسماليون، اعتبر ماركس أن عملية النمو الاقتصادي يصاحبها زيادة غنى الطبقة الرأسمالية على حساب الطبقة العاملة، ثم تطورت النظرية مع ظهور المدرسة النيوكلاسيكية التي جاءت بالمفهوم الحدي، الذي استخدم لتحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج طبقا لإنتاجيتها الحدية، وبواسطة منحنيات العرض والطلب الخاصة بكل عامل، في ظل المنافسة التامة والاستغلال الأمثل لمواردها[٢].

وتدرس نظرية التوزيع الوظيفي للدخل كيف يتم مكافأة مختلف عوامل الإنتاج لخدمتهم، وكيفية تحديد أسعار عوامل مثل إيجار الأراضي وأجور العمل، والفوائد على رأس المال والأرباح من صاحب المشروع[٣]، ومن ثم لا يهتم التوزيع الوظيفي للدخل بالأفراد ودخولهم الشخصية وإنما وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم، ونظرية التوزيع هنا تبحث في

---

(1) Zinal Aznam Yusof, Economic Growth and Development in Malaysia policymaking and leadership, commission on growth and development, World Bank, 2008, p. 76.

(٢) عدالة العجال؛ سيدي أحمد كبداني، قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد ٤، العدد٧، ص٨٤.

(3) Gungor TURAN & Indrit BEQARAJ, How Is Income Distributed Among The Factors Of Production?, 2012, Conference Paper, p.373.

الكيفيـــة التي يحصـــــل فيها كل عامل من عوامل الإنتاج على دخله وهذا لا يتم عادة دون التطرق لعوامل العرض والطلب التي تحدد الأسعار النسبية لعوامل الإنتاج[١].

وتسمى أسعار الأراضي والعمالة ورأس المال وتنظيم المشاريع "الإيجارات والأجور والفائدة والأرباح على التوالي، وبالتالي فإن نظرية التوزيع الوظيفي غالبا ما يشار إليها باسم نظرية عامل الأسعار، بمعنى أسعار خدماتهم أو استخدامهم لفترة من الزمن، وأثناء دراسة أسعار عوامل الإنتاج، لا ندرس كيفية تحديد سعر أو قيمة الأرض في حد ذاتها؛ بل ندرس كيف أن سعر الوحدة الخاصة من الأرض، والتي تسمى الإيجار، هو المحدد. وبالمثل، لا نحدد كيفية تحديد سعر العامل على هذا النحو، ولكننا ندرس كيفية تحديد سعر استخدام أو خدمة العمل لفترة تسمى معدل الأجر، وبالتالي، يُنظر إلى الطلب على الأراضي ورأس المال على أنه طلب نابع من الطلب على السلع النهائية[٢].

ويمكن توضيح عوامل الإنتاج على النحو التالي:

١- عنصر الأرض:

إن الاقتصاديين يطلقون على عائد الأرض الريع إذا أسهمت في الإنتاج ويشمل هـــــذا العنصر عندهم، جميع الثروات والمصادر الطبيعية التي على سطح الأرض أو في باطنها، كالمياه، والبحار، والأنهار، والغابات، والثروات الحيوانية والســمكية والنباتية، كما يشمل الثروات النفطية والمعدنية

(١) عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مكتبة مؤمن قريش، ٢٠٠١، ص٩٥.

(2) Cyril Ogugua Obi, Theory of Distribution, J for International Business and Entrepreneurship Development, 2018, p.107.

والمناجم ويدخل في هذا العنصر أيضـــا عندهـــم الهـــواء والفضـــاء المحيط بالأرض[١]، ويختلف هذا العنصـــر عند الاقتصاديين عن غيره من العناصر الأخرى، لأنه لا يلزم دفع أية نفقات من قبل المجتمع للحصول على ثروات هذا العنصر وموارده الطبيعية الداخلة في العمليات الإنتاجية المختلفة لأنها هبة من الله تعالى، وعليه فإن جميع ما يحصـــل عليه من ريع نتيجة لإسهام هذا العنصر في الإنتاج يعـــد ربحًا وزيادة في ثروة المجتمع، وهذا بخلاف بقية عناصر الإنتاج الأخرى[٢].

٢- عنصر العمل:

يتمثل عنصـــر العمل Labor في خدمات الأيدي العاملة التي تسهم في إنتاج السلع والخدمات، وقد يكون العمل جسماني يعتمد أساسًا على المجهود العضلي للإنسان أو ذهني يعتمد على المجهود العقلي للإنســـان أساسا، هذا ويؤخذ في الاعتبار عند دراسة عنصر العمل ناحيتين: الناحية النوعية والناحية الكمية[٣].

حيـــث تتمثـــل الناحية النوعية للعمل في اختلاف درجة مهارة العمال وإنتاجيتهم والتي تتوقف بدورها على الصـــفات الوراثية والمكتسبة للعامل ودرجة الثقافة والمستوى الخلقي وحرية اختيار المهنـــة وغير ذلك مما يؤثر على حجم وكفاءة الإنتاج، أما عن الناحية الكمية فتتمثل في حجم القوة

---

(١) حمدية شاكر مسلم الايدامي، اتجاهات التغييرات في اقتصاديات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق الحر للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧م.

(٢) إبراهيم بن عبدالرحمن آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١، ص٥٥٣.

(3) William G. Gale, Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, Dartmouth College and National Bureau of Economic Researc, 2014, p. 33.

العاملة أو عدد المشـــتغلين في ســـوق العمل والتي تتحدد بعدد الســـكان وتوزيعهم حســـب العمر والجنس[١].

والعمالة لا تشـــير فقط إلى عدد القوى العاملة، بل تشير إلى العمل الذي يقوم به الأفراد لإنتاج السلع والخدماتـــ سواء كانوا مهرة أم لا، والعائد من العمل قد يكون في صورة المرتب أو الأجر[٢].

٣- عنصر رأس المال:

يشير رأس المال كعامل من عوامل الإنتاج إلى السلع الرأسمالية، أو الموارد من صنع الإنسان، مثل الأدوات والبنية التحتية، المســـتخدمة في إنتاج سلعة أو خدمة، وينبغي ألا يتم الخلط بين رأس المال وبين المال؛ حيث يمكن شـــراء رأس المال ولكن لا يمكن إنتاجه، كما يمكن تمييز الســـلع الرأســـمالية عن السلع الاستهلاكية في أن السلع الرأسمالية تستخدم للإنتاج، في حين تستخدم السلع الاستهلاكية للاستهلاك، ويختلف رأس المال بشكل طبيعي حسب الصناعة والقوى العاملة[٣].

الفرع الثاني

التوزيع الشخصي للدخل

إن الـــدول النـــاميـــة تمتـــاز بأن توزيع الثروة الإنتاجية أكثر حدة من التفاوت في توزيع الدخـــول، وهذا التـــفـــاوت هو السبب في سوء توزيع الدخل، كمـــا أن التنمية لا يجب ان تتم في نطاق مؤشـــرات النمو في الناتج القومي الإجمالي بل تتم في إطار النمط التوزيعي الأمثل للنمو في الدخل، وإذا لم تقم الدولة بهذا الدور خلال فترة زمنية معينة فإنها تلجأ في فترة لاحقة إلى إجراءات

---

(١)عبدالحميد فندي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ٢٠٠٥، ص٨٠.

(2) Youssef Abdul Razzak Doughan, Factors of Production, Economic Growth, and Sustainable Development, 2020, p1.

(3) U. S News& World Report, What Are the Four Factors of Production?, 2020, p.4.

تحويل جزء من دخول الفئات ذات المنافع الحدية المنخفضة نسبيا لصالح دخول الفئات ذات المنافع الحدية المرتفعة نسبيا[1].

وبالتالي فالتوزيع الأمثل للدخل القومي يستلزم تقليل الفجوة بين دخول الأفراد عن طريق إعادة التوزيع على أن تتم المحافظة على الملكية الخاصة والحافز الشخصي، وفي الجانب الآخر نجد أن استمرار سوء توزيع الدخل القومي بين الأفراد سيؤدي إلى زيادة حدة الفقر بين أفراد المجتمع، فإعادة توزيع الدخل القومي تسعى لضمان حد أدنى لمحدودي الدخل بحيث يدفعهم نحو زيادة الإنتاج والإنتاجية[٢].

ويعرف الدخل القومي الإجمالي على أنه الناتج المحلي الإجمالي مضافًا إليه صافي عوائد عوامل الدخل من الخارج، كما يعرف على أنه الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى دخل العوامل المستحقة للمقيمين في الخارج، مطروحاً منه الدخل المكتسب في الاقتصاد المحلي المستحق للأشخاص الأجانب[٣].

ويشير الدخل المحلي الإجمالي، كمقياس تجميعي للإنتاج، إلى إنتاج جميع الوحدات المقيمة داخل حدود بلد ما، وهو ما لا يساوي تماماً إنتاج جميع الأنشطة الإنتاجية للسكان، فبعض الأنشطة

---

(1) Zinal Aznam Yusof, Deepak Bhttasali, Economic Growth and Development in Malaysia policymaking and leadership, commission on growth and development, World Bank, 2008, p. 201.

(٢) شريف محمد علي أحمد، الفقر وتوزيع الدخل بمصر: المفهوم، الحجم، السياسات، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٠، العدد ٤٩٠، ٢٠٠٨، ص٢٠٠.

(٣) محمود أحمد المتيم؛ أماني صلاح محمود المخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد ناني بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠، ص١٦٢.

الإنتاجية للســكان قد يضــطلع بها في الخارج (مثلاً اليد العاملة المؤقتة والموسمية التي تعمل في الخارج)[١].

وعلى العكس فــإن بعض الــإنتاج الذي يتحقق داخل بلد ما قد يعزى إلى يد عاملة أجنبية مؤقتة وموســمية، ويؤخذ إســهام اليد العاملة في الاعتبار من خلال تعويضات العاملين التي تدفع لغير المقيمين ويتلقاهــا الاقتصــاد، وبالإضافة إلى هذا فإن جزءاً مــن الدخل الأولي الذي يولد داخل البلد قد يتجه نحو وحدات غير مقيمة (مثلاً، الفائدة التي تدفع لمقدمي القروض من الخارج أو العائدات التي تدفع لمالكي الأسهم غير المقيمين)[٢].

وبــالمثــل فإن بعض الدخول الأولية التي تولد في بقية العالم قد تتجه نحو وحدات مقيمة، وعلى هذا فإن مفهوم الدخل القومي الإجمالي يهدف إلى قياس الدخل الصــافي الذي يتحقق بسبب ملكيــة عوامل الإنتاج (اليــد العاملة والأصول غير المنتجة ورأس المال) الذي يحققه المقيمون في بلد ما، ويعرف المقيمون استناداً إلى مركز مصلحتهم الاقتصادية[٣].

ولقد تطور حجم الدخل القومي خلال النصــف الأخير من القرن العشــرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشــرين تطوراً كبيراً؛ حيث كان في عام ١٩٥٠ أكثر من ١٥٨ مليون دينار زاد عام ١٩٦٠ إلى أكثر من ٤٣٧ مليون دينار، كما زاد في فترة الستينات حتى وصل إلى أكثر من ٨٢٦ مليون دينار عام ١٩٦٩ كما زاد في الســبعينات ليصل عام ١٩٧٩ إلى أكثر من ١٠٥٨٨ مليون دينار كما زاد في ١٩٨٠ ليصــل إلى أكثر من١٥٣٢٣ مليون دينار وزاد ليصــل عام١٩٨٨ إلى

---

(1) Fredric S. mishkn, Microeconomics, policy and Practice U.S.A. addision, Wesley, 2012, p. 64.

(2) Gerald M. Meier and Joseph E. Stiglitz Frontiers of Development Economics, Oxford University Press, First printing December 2000, p. 47.

(٣) إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية الشعبة الإحصائية، الحسابات القومية: مقدمة عملية، دراسات في الأساليب، دليل الحسابات القومية، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥، ص٦.

١٧٣٦٧ مليون دينار وانخفض عام ١٩٨٩إلى ١٧٢٣٨مليون دينار ليصل عام ١٩٩١ إلى حوالي ١٩١٤٠ مليون دينار ووصـــل في نهاية التسعينات ١٩٩٩ إلى ٣٨٨٨٨٥٢ مليون دينار وفي عام ٢٠٠٢ إلى حوالي ٥٢٤٧٢٩٠ مليون دينار ليصل عام ٢٠١٩ إلى ٢٢٤٥٧٧،١ مليار دينار[١].

والدولة في ظل الاقتصاد الريعي عادة ما تكون غنية بما تملكه من سيولة نقدية، ولكن هذا الغنى أو الثراء لا ينعكس بشكل متوازن على كل فئات و شرائح المجتمع المختلفة، ويعود هذا إلى التوزيع غير العادل للدخل القومي، كما هو الحال في اقتصاد أي بلد ريعي وأحادي الجانب يرتبط ارتبـــاطًا وثيقا بالأزمات الاقتصـــادية العالمية نتيجة اعتماد مواردها المالية على العائدات الريعية النفطية التي تنعكس عليها آثار التذبذب والتغير في أسعار النفط على نحو مباشر[٢].

ويهدف التوزيع الشخصي للدخل إلى تتبع تدرج الأفراد في سلم الرفاهية إضافة إلى معرفة مقدار الاســتهلاك الوطني الذي يمكن الدولة من انتهاج الســياسة الملاءمة للحيلولة دون الوقوع في الأزمات الدورية أو المفاجئة الناتجة عن الاختلال بين العرض والطلب، ومع بداية القرن الماضـــي حول "Pareto" اهتمام الاقتصـــاديين إلى التوزيع الشخصي للدخل، لتحديد التفاوت في توزيعه بين أفراد المجتمع بعيداً عن انتمائهم الطبقي، ولكن طبقا لانتمائهم لمستوى دخل معين، وفي هذا الصدد يتم تصـــنيف الأفراد أو الأســـر حسب مستويات الإنفاق، لأن إنفاق كل فرد أو فئة يمثل دخلا لفئات أخرى[٣].

---

(١) قصي قاسم الكليدار؛ سعد عزيز ناصر، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة ١٩٥٠– ٢٠٠٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون، ٢٠١٤، ص٣١.

(٢) حسام الدين طه محسن، أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٥– ٢٠١٧ دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، المجلد ٣، العدد ٣٠، ٢٠٢١، ص٥٠.

(3) Dr Gursharan Singh Kainth, Developing an Index of Financial Inclusion, Guru Arjan Dev Institute of Development Studies, India, 2009, p. 156.

فمعرفة مستويات الإنفاق الخاصة بكل فئة أو شريحة في المجتمع مثلا، تسمح بمعرفة وتقدير الفقر في البلد، واختلاف نسبته بين الريف أو الحضر، أو بين شرائح السكان من أطفال وشباب ونساء وشيوخ وغيرهم، ودراسة التوزيع الشخصي للدخل تسمح بالبحث في تمركز المداخيل أو الإنفاق لدى فئات معينة في المجتمع، وهو الوجه الآخر لدراسة تشتتها، حيث من خلالها يحسب التفاوت بين كل فئة بالاعتماد على المؤشرات المتوفرة بكثرة في هذا المجال، وهي تتراوح بين البساطة والتعقيد، يستند معظمها على الطرق الإحصائية (كالمدى، متوسط الانحراف النسبي، التباين، معامل الاختلاف، والانحراف المعياري للوغاريتمات الإنفاق)، أو استخدام أدوات قياس معينة مثل معامل جيني، ومؤشر ثيل وغيره لمعرفة مقدار تمركز الدخل لدى فئة أو فئات معينة في المجتمع(١).

ويمكن توضيح مؤشرات النمو الاقتصادي للدخل القومي من عام ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢١ وذلك من خلال الجدول التالي(٢):

السنة	الدخل القومي (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)	المتوسط
٢٠٠٣	١٦٢،٦٤	
٢٠٠٤	٢٥٦،١٦	
٢٠٠٥	٢٦٨،٦١	
٢٠٠٦	٢٩٢،٥٣	

(١) عدالة العجال؛ سيدي أحمد كبداني، مرجع سابق، ص٨٥.

(٢) المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات برنامج المقارنات الدولية

٢٠٠٧	٣٠٦،١٠	
٢٠٠٨	٣٣٧،٦٤	
٢٠٠٩	٣٥١،٢٩	
٢٠١٠	٣٧٨،٢٧	
٢٠١١	٤١٥،٢٧	٣٦٩،٦٥
٢٠١٢	٤٨٣،٥٦	
٢٠١٣	٥١٥،١١	
٢٠١٤	٤٧٧،٩٢	
٢٠١٥	٣٤٧،٣٢	
٢٠١٦	٣٤٥،١٩	
٢٠١٧	٣٩٥،٢٩	
٢٠١٨	٤١٥،٤٠	
٢٠١٩	٤٤٦،١٤	
٢٠٢٠	٤٠٠،٣٩	
٢٠٢١	٤٢٨،٦٣	
المجموع	٧٠٢٣،٤٦	

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن مؤشرات النمو الاقتصادي للدخل القومي قد تصاعدن منذ عام ٢٠٠٣ إلا أنها شهدت بعض التراجع في عامي ٢٠١٣، ٢٠١٤، ثم عاودت الصعود مرة أخرى منذ عام ٢٠١٥[١].

ويعتبر نصيب الفرد من الدخل هو واحد من أكثر المقاييس الإرشادية لمستوى المعيشة ورفاهية المجتمع، وتتصدر العراق قائمة البلدان من حيث مستوى الفقر(٢)، ويقاس غنى الدولة عادة بمقياس أساسه متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي أو الإنتاج القومي، ففي أغلب الحالات كلما زاد نصيب الفرد من هذا الدخل كلما دل ذلك على أن الدولة المعنية أكثر تطوراً وتقدماً اقتصادياً[٣].

ويحسب نصيب الفرد على أساس "قسمة مجموع الدخل القومي الناتج عن إنتاج السلع والخدمات على عدد السكان، وكلما زاد مجموع الدخل القومي وقل عدد السكان كلما زاد نصيب الفرد من الدخل، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل القومي له الأهمية الكبرى، إذ كلما زاد نصيب الفرد من الدخل القومي كلما زادت القوة الشرائية، ولكنه يجب علينا أن نذكر أن متوسط نصيب الدخل القومي لا يدل بالضرورة على الحالة الاقتصادية لجميع الأفراد، لأن ذلك يرتبط بعدالة توزيع الدخل والثروة؛ إذ إن تركز الثروة والدخل في يد عدد قليل من الأفراد من شأنه أن يحرم عدد كبير

---

(١) صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصاديّة في العراق الحديث، دار المدى للثقافة ٢ والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩، ص١١٤.

(2) Ghassan Tareq Dhahir, Salam Hashim Mohammed, and Ameen Fahad Jayed, Measuring The Equity of The Distribution of National Income and Poverty Using the Gini Coefficient of Iraq and Egypt as A Model for The Period 2004-2019, Article in Productivity Management, 2020, P3

(٣) د. هاشم الشمري ونادية الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨، ص٩٧.

منهم من هذا الدخل والثروة، كما أن مســـتوى المعيشة (standard of living) يرتبط بالإضافة إلى مستوى الدخل بتكاليف المعيشة(cost of living) والقوة الشرائية وغيرها[٤].

ويمكن توضيح متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي من خلال الجدول التالي(٥):

السنة	النمو في نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	المتوسط
٢٠٠٣	٣٨،٤٠-	١،٩٨
٢٠٠٤	٤٩،٥٠	
٢٠٠٥	٠,٦٠-	
٢٠٠٦	٣،٦٠	
٢٠٠٧	٠،٢٠	
٢٠٠٨	٦،٤٠	
٢٠٠٩	١،٣٠	
٢٠١٠	٣،٧٠	
٢٠١١	٤،١٠	
٢٠١٢	٩،٨٠	
٢٠١٣	٣،٥٠	

(٤) يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في كركوك لسنة ٢٠٠٩، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، ٢٠١٠، ص٢٨٢.

(٥) المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٠١٤	٣،٥٠-	
٢٠١٥	١،٣٠	
٢٠١٦	١٠،٦٠	
٢٠١٧	٤،٣٠-	
٢٠١٨	٠،٣٠	
٢٠١٩	٣،٢٠	
٢٠٢٠	١٣،٣٠-	
٢٠٢١	٠،٤٠	
المجموع	٣٧،٨	

المطلب الثاني

مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل

إن المؤشرات الاقتصادية الجزئية وفي مقدمتها المؤشرات الخاصة بقياس التفاوت في توزيع الدخول ضـــرورية جداً للتعبير عن أهداف التنمية الاقتصادية في أي مجتمع فضلًا عن المؤشرات الإجمالية كالناتج المحلي الإجمالي(متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي)[٦].

وبما أن التنمية الاقتصـــادية السريعة تؤدي دائما إلى ازدياد التفاوت بين دخول الأفراد، لذا يلزم لتحقيق عـــدالـــة أكبر في توزيع الدخول أو على الأقل تجنب ازدياد التفاوت في ذلك التوزيع

[٦] فيصل أحمد محمد خليفة الكندري، آليّات ومقومات النمو الاقتصادي– دراسة مقارنة بين دولتي إندونسيا والكويت، دار النهضة العربيّة، القاهرة، ٢٠١٧، ص٥٥.

يمكن التضـــحية بنســـبة من النمو الاقتصادي؛ وذلك لأن التوزيع للدخل الأكثر عدالة مع نسبة نمو اقتصادي معينه أفضل من التوزيع للدخل الأقل عدالة مع نسبة نمو اقتصادي أكبر[٧].

ويعتبر النمو الاقتصـــادي القوة الفاعلة في عملية الحد من التفاوت، فمن ناحية يعمل النمو المرتفع والمطرد على زيادة الطلب على العمل وارتفاع الأجور وتحســين شروط العمل، وبالتالي تخفيض معدلات التفاوت، ومن ناحية أخرى تعمل الأرباح المتحققة بسبب ارتفاع الإنتاجية وتحسن شـــروط العمل على زيادة تراكم رأس المال وبالتالي ارتفاع معدلات النمو، لذلك يتطلب تضـــمين خطط التنمية الاقتصـــادية ســـياسة دخليه مدروسة وواضحة يؤدي تطبيقها إلى تحقيق الحد الأدنى المقبول من العدالة في توزيع الدخول[٨].

الفرع الأول

منحنى لورنز Lorenz Curve

يمثل منحنى لورنز منحنى يوضح التوزيع الشخصي للدخل القومي على مجموع السكان، إذ يقيس المحور الأفقي النسب المئوية للسكان والمحور الرأسي النسب المئوية للدخل القومي[٩].

كمـــا يدل الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة على المســـاواة الكاملة في توزيع الدخول كحالة افتراضـــيـــة لا تمثل الواقع في أي مجتمع أما منحني لورنز الذي يبدأ وينتهي ببداية ونهاية الخط المـــائل بزاوية ٤٥ درجة فيدل على مدى تفاوت الدخول الذي يمكن التعبير عنه بيانياً بالمســـاحة

---

[٧] أديب قاسم شندي، الإقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للطباعة، النجف، سنة ٢٠١١، ص٣٣.

(٨) ناظم عبدالله عبدالمحمدي؛ معند خليفه عبيد المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٤)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد (٢٤)، العدد(٤)، ص١٥٥.

[٩] أحمد موسى جياد، القطاع النفطي العراقي معضلات الواقع: فرص وتحديات المستقبل، منشورات المبادرة الشفافية للصناعات الإستخراجية في العراق، بغداد، ٢٠١٩، ص٧١.

الواقعة بين هذا المنحنى وبين الخط المائل بزاوية ٤٥ درجة، وكلما ضاقت هذه المساحة دل ذلك على حسن توزيع الدخول الشخصية بين أفراد المجتمع[١٠].

ومن هنا يستخدم منحنى لورنز في التعبير البياني عن تأثير الضرائب التصاعدية على تفاوت الدخول، وذلك بتحديد وضع المنحنى قبل أداء الضرائب ووضعه بعد أداء الضرائب عندما تقل المساحة الواقعة بين هذا الوضع الجديد للمنحنى والخط المائل بزاوية ٤٥ درجة، دالاً بذلك على تقليل التفاوت في الدخول الشخصية لأفراد المجتمع من خلال أدوات السياسة الضريبية[١١].

ولقد استخدم منحنى لورنز لأول مرة من قبل الإحصائي لورنز عام ١٩٠٥، ويعد هذا المنحنى من أكثر أشكال العرض البياني استخداماً للتعبير عن درجة التفاوت في توزيع الدخل أو الإنفاق أو الثروة أو غيرها[١٢].

ومنحنى لورنز مقعر من الأعلى، ومرسوم من الزاوية اليسرى السفلي إلى الزاوية اليمنى العليا في مربع تتبين فيه النسب المئوية لعدد السكان على المحور الأفقي والنسب المئوية للدخل على المحور العمودي كما في الشكل (١) الذي يبين المحور الافقي والعمودي، كما يبين خط المساواة للدخل بزاوية ٤٥ درجة، ويمثل هذا الخط حالة التساوي التام للدخل لجميع الأسر أو الأفراد، ويبين الشكل منحنى لورنز الذي لا يمس خط المساواة إلا في بداية ونهاية المنحنى، ويشير ابتعاد منحنى لورنز عن خط المساواة إلى فجوة التفاوت، فكلما كان هذا الابتعاد

---

(١٠) حامد عبدالحسين الجبوري، الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الإستثمار العراقي–رؤية تحليلية، مركز العراق للإقتصاد، بغداد، سنة ٢٠١٧، ص٦٣.

(١١) عبدالرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥، ص٧٤.

(١٢) عبدالحميد فندي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ٢٠٠٥، ص١١٢.

كبيـــــراً كـــــانـــــت فـــجـــوة التفاوت في توزيـــع الـــدخل كبيـــرة، وبالعكس في حالة اقتراب منحنى لورنز عن خط المساواة، ويفيد منحني لورنز في معرفة ما تحصل عليه النسب المختلفة من السكان من الدخل لبيان مدى التفاوت في توزيع الدخل، وتستمد الجداول الخاصة بتوزيع الدخل من بحوث ميزانية الأســـرة، وتنظم بشـــكل نسب مئوية تراكمية لعدد الأسر أو الأفراد ابتداءً من الفئات ذات الدخول الواطئة وانتهاءً بالفئات ذات الدخول العالية بحيث يصبح هناك جدول يمكن من خلاله الاســـتدلال على النســـب المئوية للدخل القومي التي تســـتحوذ عليها مثلا أدنى فئة أو أعلى فئة من السكان (١٣)

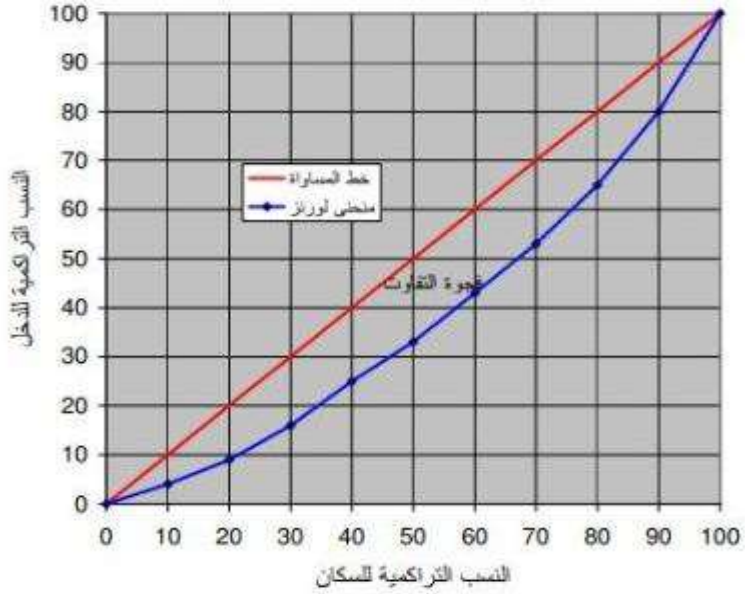

شكل رقم (١)

منحنى لورنز

(١٣) فايق جزاع ياسين، مرجع سابق، ص٤.

الفرع الثاني

المدى

يعتبر هذا المقياس أبســـط المقاييس المقترحة لقياس ظاهرة التفاوت في توزيع الدخل، وهو مصمم لقياس الفرق بين القيم المتطرفة، أي أكبر قيمة وأصغر قيمة، ويحسب بالعلاقة التالية[١٤]:

$$R = (Maxy1 - Miny1)/u$$

حيث إن:

Y1: دخل الفرد i (i=1.....n)

U: متوسط الدخل

وإذا كان الدخل موزعا توزيعا متســـاويا فإن R=٠، وبالعكس إذا كان الفرد الواحد يحصل على كـــل الـــدخل فإن R=n، ومن ثم فإن قيمة R تقع بين ٠ و n، ويعاب على هذا المقياس تأثره بمتوســـط التوزيع، فإذا ارتفعت كل الدخول بنفس النسبة ارتفع المدى رغم أن شكل التوزيع ثابت، وإذا كان من الممكن معالجة هذا القصور بقسمة الدخول على المتوسط، إلا أن المقياس يظل م معيبا لأنه يتأثر فقط بالقيم المتطرفة[١٥].

ومشـــاكل هذا المقياس عديدة؛ حيث يهمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة، ولو ازداد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع يحافظ على الشكل الأساسي نفسه، ويمكن تعديل ذلك خلال استخدام مخفض هو المتوسط، ثم ضربه بعد ذلك بالدخل من أجل الحصول

---

(١٤) البشير عبدالكريم؛ سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ١١، ص٤.

(١٥) مظهر محمد صالح، دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق، جامعة بغداد، مطبعة العاني، سنة ٢٠١١، ص١٩.

على مقياس غير متأثر بالمتوسط، ولكن حتى مع هذا التعديل، فإن مقياس المدى يهمل المعلومات الخاصة بفروق الدخل بين القيم المتطرفة، وكذلك فإن التوزيع الذي تكون فيه الفروق بين الناس متساوية بين هاتين النقطتين سيعطي قيمة للتباين مساوية لتلك التي يحصل عليها توزيع آخر يكون فيه الناس موزعين بين واحدة من النقطتين(١٦).

الفرع الثالث

معامل جيني

إن قياس التفاوت في توزيع الدخل ما بين جميع السكان الفقراء وغير الفقراء يتطلب مقاييس مختلفة من أكثرها شيوعا معامل جيني، وتساوي قيمة معامل جيني بيانيا قيمة المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وخط المساواة مقسومة على قيمة مساحة المثلث تحت خط المساواة، وينطبق منحنى لورنز على خط المساواة في حالة المساواة التامة فتصبح قيمة المساحة بين منحنى لورنز وخط المساواة صفر، عندئذ تساوي قيمة معامل جيني صفر(١٧).

ويتحدد معامل جيني بضعف المساحة بين منحنى لورنز بوضع النسبة التراكمية للسكان على المحور الأفقي والنسبة التراكمية للدخل على المحور الرأسي- وخط المساواة أو العدالة الاجتماعية، وتتراوح قيمة هذا المعامل بين الصفر(مساواة تامة) والواحد الصحيح (مساواة غير

---

(١٦)عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠١.

(١٧) محمد ناجي حسن خليفة، مواجهة وقياس الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والتنمية البشرية وأثرهما على ظاهرة تبييض الأموال، أعمال ندوات مكافحة الفساد في الوطن العربي – ورشة عمل مكافحة غسل الأموال وحدود مبدأ السرية المصرفية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٢.

تامة) وكلما ازدادت قيمة هذا المعامل عن الصفر واقتربت من الواحد الصحيح كان مؤشراً للتفاوت الواضح في الدخل[١].

ويضع البعض قيم مثلى لمعامل جيني بحيث يمثل المستوى الأمثل ٠،٢٧ بينما تمثل القيمة من ٠,٢٨- ٠،٣٤ مستوى متوسط الخطورة، أما ٠،٣٥، فأكثر فتمثل مستوى مرتفع الخطورة، ويعد معامل جيني من أشهر مقاييس التفاوت العام في الدخل لإتاحة بياناته وتجاهله لطبيعة الدولة وحجم الاقتصاد وعدد السكان، ويمكن استخدامه في تحديد مدى كفاءة السياسات المستخدمة لإعادة توزيع الدخل، إلا أنه لا يوضح التفاوت في الدخل بين المستويات الأعلى أو الأدنى أو الاثنين معاً[٢].

معاً[٢].

الفرع الرابع

معامل ثيل

في عام ١٩٦٧ قام ثيل بتقديم مؤشر للتفاوت، وفي عام ١٩٧٢ قام بتقديم بعض التطبيقات عليهـــ وقد تم اشتقاق هذا المؤشر من فكرة الأنتروبيا في نظرية المعلومات (Entropy، والفكرة الأساسية لهذه النظرية هي أن الوقائع التي تحصل مخالفة للتوقعات بدرجة كبيرة ينبغي أن تحصل على وزن أكبر من الأحداث أو الوقائع التي تتطابق مع توقعاتنا السابقة، ومؤشر ثيل (Theil Index) للتفاوت في توزيع الدخل هو عبارة عن المعلومات المتوقعة للنتيجة التي تقوم بتحويل حصة السكان إلى حصة الدخل، وجبرياً يمكن التعبير عن هذا المؤشر كالتالي[٣]:

---

(١) محمد عبدالعزيز عجمية ، محمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياستها ، الدار الجامعية ، لبنان ، ٢٠٠١، ص٨٢..

(٢) منال عفان، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، مرجع سابق، ص١٦.

(٣) عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مرجع سابق، ص١٠٤.

$$T = \Sigma\ qi \log qi/^{1}/n$$

حيث إن (n) هو عدد الأفراد أو العائلات، و(qi) هو الدخل لمجموعة (i) من الأفراد، وكما لاحظ ثيل، فإن هذا المؤشـــر يســـاوي متوسط الدخل واللوغاريتم التابع له، والميزة الأساسية لهذا المؤشـــر تكمن في قدرته التفســـيرية، وتفســـير هذا المؤشـــر يناسب تقدير المساهمة التي تقدمها المجموعـــات المختلفـــة للتفـــاوت الكلي: مثل مجموعات الأقاليم داخل قطر واحدة، أو مجموعات السكان وفقاً للتوزيع التعليمي أو العمرى[1].

الخاتمة

لقد توصـــلت في ختام هذا البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات أذكر منها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج:

١- إن الأســـاس في شمول الأسر والأفراد بالتحويلات الاجتماعية كونهم معدومي الدخل أو من ذوي الدخل المنخفض، غير أن المســـتهدفين أو المتقيدين جلهم غير مطابقين لهذا المفهوم.

٢- عدم اتباع آليات بســـيطة وفعالة في ترويج معاملات المشـــمولين بضوابط الاستفادة من التحويلات الاجتماعية.

---

(1) صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الرواد، بغداد، ٢٠٠٦م، ص١١٩.

٣-ضـــعف التخصـــيصـــات المالية لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وبما لا يتسم مع ضخامة أعداد من تنطبق عليهم الشروط والضوابط.

ثانياً: التوصيات:

١-توسيع قاعدة التحويلات الاجتماعية لغرض تقليل التفاوت بين الفئات الاجتماعية طالما يتم تحويلهم من الإيرادات النفطية.

٢-العمل على إشراك الجهات الرسمية وغير الرسمية من خلال إيجاد بيئة إدارية جديدة للعمل الاجتماعي وتجاوز مشكلة تفاوت توزيع الدخل في العراق.

٣-إعادة النظر في التشريعات الاجتماعية النافذة الخاصة بتنظيم توزيع الدخل بما ينسجم مع أرض الواقع.

٤-إصلاح نظام البطاقة التموينية من خلال شمول المستحق بها دون غيره خاصة مع تفشي الفساد المالي والإداري من جهة وتوفر مواد البطاقة التموينية وبأسعار هي أقل كلفة من كلفة توزيعها من قبل الدولة من خلال توزيعها كابونات غذائية تصرف في مولات أو أماكن تابعة للقطاع الخاص وعلى اساس عدم صرف هذه الكابونات الا كوسيلة دفع لشراء مواد غذائية من مالكها القانوني لحصر طرق الفساد وبيع هذه البطاقات من قبل مالكها القانوني.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العامة:

١- أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين، دار المواهب للطباعة، النجف، سنة ٢٠١١.

٢- صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الرواد، بغداد، ٢٠٠٦م.

٣- عبدالحميد فندي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة ٢٠٠٥.

٤- فيصل أحمد محمد خليفة الكندري، آليّات ومقومات النمو الاقتصادي– دراسة مقارنة بين دولتي إندونسيا والكويت، دار النهضة العربيّة، القاهرة، ٢٠١٧.

٥- محمد عبدالعزيز عجمية ، محمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياستها ، الدار الجامعية ، لبنان ، ٢٠٠١.

٦- محمد عزيز، التوزيع توزيع الدخل القومي والثروة، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦.

٧- مظهر محمد صالح، دور القطاع النفطي في التنمية الاقتصادية في العراق، جامعة بغداد، مطبعة العاني، سنة ٢٠١١.
٨- هاشم الشمري ونادیا الليثي، الاقتصاد المعرفي، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٨.

ثانيًا: المراجع المتخصصة:

١- أحمد موسى جياد، القطاع النفطي العراقي معضلات الواقع: فرص وتحديات المستقبل، منشورات المبادرة الشفافية للصناعات الاستخراجية في العراق، بغداد، ٢٠١٩.
٢- حامد عبدالحسين الجبوري، الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل مناخ الاستثمار العراقي-رؤية تحليلية، مركز العراق للاقتصاد، بغداد، سنة ٢٠١٧.
٣- صبري زاير السعدي، التجربة الاقتصاديّة في العراق الحديث، دار المدى للثقافة ٢ والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، ٢٠٠٩.
٤- عبدالرازق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مكتبة مؤمن قريش، ٢٠٠١.
٥- عبدالرحمن سيف سردار، اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل، دار الرية للنشر والتوزيع، ٢٠١٥.
٦- محمد ناجي حسن خليفة، مواجهة وقياس الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والتنمية البشرية وأثرهما على ظاهرة تبييض الأموال، أعمال ندوات مكافحة الفساد في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، ٢٠٠٩.

ثالثًا: الرسائل العلمية:

١. عدي فالح عبد الحسين، العنف السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٠م.
٢. حمدية شاكر مسلم الايدامي، اتجاهات التغييرات في اقتصاديات التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظام اقتصاد السوق الحر للفترة ١٩٩٠- ٢٠٠٤م، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٧م.

٣. عبد اللطيف حميد العناني، مشكلات التصنيع في العراق وكيفية مواجهتها، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٤م.
٤. عبد المجيد أحمد فتحي، أثر سياسات الاقتصاد الكلي على الفقر في دول نامية مختارة، رسالة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٤م.
٥. بثينة حسيب سلمان الشريفي، الأمن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٦م.

رابعًا: المجلات العلمية:

١. إبراهيم بن عبدالرحمن آل عروان، نظرية التوزيع: دراسة اقتصادية فقهية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، المجلد ١٦، العدد ١.
٢. البشير عبدالكريم؛ سراج وهيبة، تحليل العلاقة بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادي والفقر في الدول العربية، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد ١١.
٣. بشرى علي وهيب؛ سجى فاضل، الفقر في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وسبل معالجته، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد ٥١، ٢٠١٦.
٤. حسام الدين طه محسن، أثر التغير في أسعار النفط في النمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٥– ٢٠١٧ دراسة تحليلية، مجلة البحوث والدراسات النفطية، المجلد ٣، العدد ٣٠، ٢٠٢١.
٥. زينب توفيق السيد، عدالة توزيع الدخل والنمو الاقتصادي: الحالة المصرية نموذجاً، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، المجلد ٢٢، العدد ٦٩، ٧٠، ٢٠١٥.
٦. سعد عجيل شهاب؛ عصمت بكر أحمد، أثر التنمية الاقتصادية في توزيع الدخل: حالة دراسية عن العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، المجلد٢، العدد٣، ٢٠١٠.
٧. شريف محمد علي أحمد، الفقر وتوزيع الدخل بمصر: المفهوم، الحجم، السياسات، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٠، العدد ٤٩٠، ٢٠٠٨.

٨. عامر جميل عبدالحسين، تحليل مؤشرات الأمن الاقتصادي للإنسان في العراق، العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد١١، العدد، ٤٤، ٢٠١٧.
٩. عبير فاروق محمود تمام؛ خلود حسام حسنين حسن، سياسات توزيع الدخل في ظل تحقيق العدالة، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، المجلد ١٠٤، العدد ٥١١، ٢٠١٣.
١٠. عدالة العجال؛ سيدي أحمد كبداني، قياس أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الدول العربية، مجلة دفاتر اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة، المجلد ٤، العدد٧.
١١. فارس كريم بريهي، قياس التفاوت في توزيع الدخل والإنفاق الفردي في محافظات العراق باستخدام مؤشر جيني حسب إحصاء مسح الأسرة لعام ٢٠١٢، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٤، ٢٠١٨.
١٢. قصي قاسم الكليدار؛ سعد عزيز ناصر، تحليل قياسي اقتصادي لتطور التجارة الخارجية وأثرها على الدخل القومي في العراق للمدة ١٩٥٠– ٢٠٠٨، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الحادي والأربعون، ٢٠١٤.
١٣. محمود أحمد المتيم؛ أماني صلاح محمود المخزنجي، أثر الادخار على النمو الاقتصادي: حالة اقتصاد ناني بالتطبيق على مصر، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، المجلد الأول، العدد الأول، ٢٠٢٠.
١٤. منال عفان، أثر التفاوت في الدخل على النمو الاقتصادي في مصر، دراسة تحليلية لأهم القنوات التي يؤثر من خلالها التفاوت على النمو، بدون دار نشر، ٢٠٢١.
١٥. ناظم عبدالله عبدالمحمدي؛ معند خليفه عبيد المحمدي، قياس وتحليل العلاقة التبادلية بين التفاوت في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٤)، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، الجامعة الإسلامية بغزة، المجلد (٢٤)، العدد(٤).
١٦. يونس علي أحمد، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في كركوك لسنة ٢٠٠٩، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٨٣، ٢٠١٠.

خامسًا: المراجع الأجنبية:

Alexandre Laino . O funcionamento do Sistema de Metas de Inflação no Brasil - 1999-2006. In: II Colóquio internacional da SEPLA, 2007, Caracas. Anais do II Colóquio da SEPLA, 2007.

Amjed Rashed an Employment and decent work strategy - University Library Germany 2005.

Antony H. Cordesman an Attack on Iraq: the Military Political and Economic consequence center for strategic and international studies Washington 2004.

Cyril Ogugua Obi, Theory of Distribution, J for International Business and Entrepreneurship Development, 2018.

Economic growth in a developing country: the impact of taxation and financial system. 2013.

Fredric S. mishkn, Microeconomics, policy and Practice U.S.A. addision, Wesley, 2012.

Gerald M. Meier and Joseph E. Stiglitz Frontiers of Development Economics, Oxford University Press, First printing December 2000.

Ghassan Tareq Dhahir, Salam Hashim Mohammed, and Ameen Fahad Jayed, Measuring The Equity of The Distribution of National Income and Poverty Using the Gini Coefficient of Iraq and Egypt as A Model for The Period 2004-2019, Article in Productivity Management, 2020.

Gungor TURAN & Indrit BEQARAJ, How Is Income Distributed Among The Factors Of Production, 2012.

Gursharan Singh Kainth, Developing an Index of Financial Inclusion, Guru Arjan Dev Institute of Development Studies, India, 2009.

Heinz D. Kurz, Technical Progress, Capital Accumulation and Income Distribution in Classical Economics: Adam Smith, David Ricardo and Karl Marx, European Journal of the History of Economic Though, 2010.

Jennifer Mitzen. Ontological Security in World Politics: States Identity and Security Dilemma, Europian Journal of International Relation, Ohio State university, USA, 2006.

Jomo k.S., the new economic policy and interethning relations in Malaysia, united nations research institute for Social Development, 2004.

Philip a rests, the nature and role of monetary police when money is endogenos, Economics institution of college, 2003.

Roshaiza Taha, Loganathan, Nanthakumar, the Effect of Economic Growth on Taxation Revenue the Case of a Newly Industrialized Country 2019.
William G. Gale, Effects of Income Tax Changes on Economic Growth, Dartmouth College and National Bureau of Economic Researc, 2014.
Youssef Abdul Razzak Doughan, Factors of Production, Economic Growth, and Sustainable Development, 2020.
Zinal Aznam Yusof, Deepak Bhttasali, Economic Growth and Development in Malaysia policymaking and leadership, commission on growth and development, World Bank, 2008.
Zinal Aznam Yusof, Economic Growth and Development in Malaysia policymaking and leadership, commission on growth and development, World Bank, 2008.

فهرس المحتويات

مقدمة: ١
المطلب الأول: أبعاد مشكلة سوء توزيع الدخل في العراق..... ٦
الفرع الأول: التوزيع الوظيفي للدخل ٩
الفرع الثاني: التوزيع الشخصي للدخل ١٤
المطلب الثاني: مؤشرات قياس التفاوت في توزيع الدخل..... ٢٢
الفرع الأول: منحنى لورنز Lorenz Curve..... ٢٣
الفرع الثاني: المدى ٢٦
الفرع الثالث: معامل جيني..... ٢٧
الفرع الرابع: معامل ثيل ٢٨
الخاتمة:..... ٢٩
قائمة المراجع:..... ٣١
فهرس المحتويات: ٣٦